ارتفاع العائدات النفطية زاد عدد الاثرياء بالشرق الاوسط بنسب كبيرة

احدث تقرير عن الثروة بالعالم: 8,7 مليون من الاغنياء يملكون 33,3 تريليون دولار

لندن ـ «القدس العربي»:

اظهر تقرير صدر امس الثلاثاء ان اجمالي ثروة اغنياء العالم ممن لا تقل قيمة الأصول المالية الصافية التي يملكونها عن مليون دولار)بدون مساكن وسلع استهلاكية) قد ارتفع العام الماضي الى 33,3 تريليون دولار، أو بزيادة مقدارها 8,5% عن عام 2004. (التريليون يساوي مليون مليون او الف مليار).

وبحسب التقرير السنوي العاشر حول الثروة العالمية الذي نشرته امس شركة ميريل لينش ومؤسسة كابجيميناي فان عدد الأثرياء في العالم زاد بنسبة 6,5% عما كان عليه في 2004، حيث بلغ8,7 مليون شخص وأن عدد كبار الأثرياء ـ أي أولئك الذين يملكون موجودات مالية تفوق 30 مليون دولار امريكي ـ ارتفع بنسبة 10,2% حيث بلغ 85400 في 2005.

ولاول مرة خلال 3 سنوات، فشل الامريكيون في التفوق على المكاسب التي حققوها في السنة السابقة اذ انّ عدد الأغنياء ارتفع بنسبة 6,8% فقط في 2005، بمقابل 9,9% في 2004.

ورغم هذا التراجع، ظل عدد الأغنياء في امريكا الشمالية هو الأعلى في العالم، واستمرّت الولايات المتحدة وكندا في تسجيل أكبر تراكم للثروة لدى الأغنياء في العالم.

يقول مؤنس بزي، المدير التنفيذي في ميريل لينش «ان نمو الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الاسهم السوقية كانا المحركين الرئيسيين لخلق الثروة، مما جعل العام 2005 عام النموّ القوي والبطيء في آن واحد في بعض المناطق بعد عامين متتاليين مّن الأداء العالمي القوي».

وبحسب التقرير فان منطقة الباسيفيكي الآسيوية هي من المناطق التي وجد فيها الأثرياء فرصة ذهبية حيث استمرت قيمة الاسهم السوقية والناتج المحلي الاجمالي في تسجيل معدلات عالية من النمو في الفترة التي يغطيها التقرير.

في الوقت نفسه شهدت منطقتا امريكا اللاتينية والشرق الأوسط نمواً قوياً، مماً أفاد الأثرياء من المستثمرين المحليين اضافةً الى الأثرياء المستثمرين الذين يتحدّرون من بلدانٍ أخرى والذين استثمروا بعض اموالهم فيً المنطقتين.

وكان ارتفاع عدد الأثرياء أبرز ما يكون في كوريا الجنوبية، حيث ارتفع بنسبة 21,3% وبنسبة 19,3% في الهند، و17,4% في روسيا، و15,9% في جنوب افريقيا. وقد حلت ثلاثة بلدان هي البرازيل وروسيا والهند بين البلدان العشرة الأولى التي شهدت أسرع نموّ في عدد الأثرياء.

ورغم الأداء المالي القوي الذي عرفته الأسواق خارج الولايات المتحدة، فان المحافظ الاستثمارية للأثرياء الامريكيين ظلت أكثر تركيزاً على الداخل مقارنة بالأثرياء الذين ينتمون الى بلدان أخرى.

يقول برتراند لًافاسيير، العضو المنتدب في مؤسسة كابجيميناي للخدمات المالية العالمية «نتيجة لذلك، يضيع أثرياء الولايات المتحدة فرصة الاستفادة الكاملة من المكاسب التي سُجلت في الخارج. ولكنّنا نرى، عموماً، تزايداً في عدد الأثرياء الذي يتبنون استراتيجية كبار الأثرياء ويأخذون باعادة النظر في محفظتهم الاستثمارية بحيث تزيد فرص استثمارهم في الأسواق العالمية لأنّ هذه الأسواق ما زالت تعطي مردوداً أعلى ولأنّ الغموض ما زال يحيط بالدولار. وهذا يتّضح بشكل خاص من زيادة استثمارات الأثرياء في الأسواّق الآسيوية».

ويدل التقرير أن الأثرياء كانوا أشد ميلاً الى تخصيص أصولهم في العام الماضي من عام 2004، رغم أنهم حافظوا على حسن التنوّع لحماية استثماراتهم الى أقصى حدّ.

فقد اقدمَ الأثرياء على زيادة استثماراتهم في الأسهم وفي الأدوات الاستثمارية البديلة وعلى التحوّل بأموالهم عن الدخل الثابت طمعاً في الحصول على مردود أعلى جرّاء الاستثمار في السندات. وهكذا علىً الصعيد العالمي ارتفعت الأموال المخصّصة للاستثمار في أسهم الشركات الخاصة بينما فقدت صناديق التحوط، التي شهدت تراجعاً مطرداً في السنتيَن الماضيتين، بريقها لدى الأثرياء.

ورغم أنّ امريكا الشمالية تظلّ أكثر مناطق العالم جذباً للاستثمار، فانّ الأثرياء آخذون بالتحوّل الى أسواق أخرى. ففي 2004 أبدى هؤلاء فقدان ثقتهم بالدولار الامريكي، وخففوا بالتالي من استثماراتهم في امريكا الشمالية. ورغم أنّ الدولار قد تحسّنً بعض الشيء في 2005، فقد خفض المستثمرون من الأموال التي خصصوها للاستثمار في امريكا الشمالية بسبب تدنّي المردود.

في الوقت نفسه، تخطّت منطقة الباسيفيكي الآسيوية القارة الأوروبية لتصبح ثاني أكثر المناطق جذباً للاستثمارات الدولية. وعلى النطاق العالمي، شكلت الاستثمارات في هذه المنطقة نسبة 23% من مجموع الأصول التي يملكها أثرياء العالم في العام الماضي.

رغم أنّ منطقة الباسيفيكي الآسيوية تخطّت القارة الأوروبية في العام الماضي، فانّ أوروبا احتفظت بنسبة 22% من مجموع الأصول العالمية التي يملكها الأثرياء.

لكن وبفضل الأداء القوي الذي أظهرته أسواق الرساميل المتطورة في أوروبا والتقدم القوي الذي أحرزته أسواقها الناشئة فقد اندفع الأثرياء المحليون الى زيادة تخصيص الأموال للاستثمار في الأسواق المحلية بحيث بلغت 48% مقابل 40% في 2004.

وبحسب التقرير فان مردود العقارات ظل مرتفعاً العام الماضي، لكن من المعتقد انه قد يتراجع.

واضاف انه رغم ارتفاع معدلات الفائدة والتخوّف من حدوث انتكاسة في قطاع العقارات، ظلَّ مردود استثمارات الأثرياء في العقارات مرتفعاً في 2005 رغم أنّ المكاسب التي حققها هؤلاء في هذا المجال كانت أدنى بكثير من المكاسب التي حققوها في 2004.

ويتوقع واضعو التقرير، في ضوء المقابلات التي أُجريت مع عدد من الأثرياء ومع مديري العلاقات الذين ينتمون الى عدة مؤسسات، أن يقدم الأثرياء على خفض ما يخصصونه من أموال للاستثمار في العقار في 2006.

وتدلّ البحوث التي يتضمنها التقرير أنّ الأثرياء سيستمرون في سحب الأصول من الأسواق المتطورة والانتقال بها الى الأسواق الناشئة في المستقبل المنظور.

كذلك يُنتظر أن يستمرّ تراجعُ استثمارات هؤلاء الأثرياء في امريكا الشمالية وأوروبا خلال السنوات القليلة القادمة، حيث سيقدمون على الاستثمار في منطقة الباسيفيكي الآسيوية وامريكا اللاتينية. وتدلّ النتائج، أنه من حيث محفظة الأصول يُنتظر من الأثرياء أن يحتفظوا بمحفظة أكثر تطوّراً بقليل، فيخففون من مراكزهم النقدية وودائعهم وينتقلون الى الأسهم والاستثمارات البديلة.

وبحسب التقرير فقد ازدادت الثروة المالية في الشرق الاوسط في عام 2005 بمعدّل 19,7% عن السنة التي سبقتها بسبب ارتفاع أسعار النفط. ففي المملكة السعودية نما الناتج المحلي الحقيقي بمعدّل 6,5% في 2005 ومن المتوقع أن يبقى النمو الأقتصادي صاعداً في 2006 و2007 للسبب نفسه. وقد بلغ عدد أصحاب الملايين في المملكة السعودية ثمانين الفا ومئة عام 2005 مقابل سبعين الفا و600 في 2004 أي بزيادة 13,5%.

أما في الأمارات العربية المتحدة فقد استمر الأقتصاد بأدائه الجيد بسبب الأرتفاع في أسعار النفط عام 2005. وقد بلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي 6,7% مقابل 4,7% في 2004.

وقال التقرير ان عملية تنويع مصادر الأقتصاد في الامارات ظلت قائمة على قدم وساق تحوطا لأنخفاض العائدات النفطية. وقد أدّى ذلك الى فورة في السياحة والأتصالات والشحن والخدمات المالية والتجارية وتوسع القاعدة الصناعية.

أما أصحاب أللايين في دبي فقد ارتفع عددهم من 52800 عام 2004 الى 59000 في 2005 أي بزيادة معدلها 13,5%

من جهة ثانية توصل واضعو التقرير الى استنتاج بان الاغنياء بالعالم واصلوا اظهار رغبة في الاستثمار العالمي وانتهاج سبُلُ العيش العالمية. وهذا التوجه سيتعاظم يوماً بعد يوم مع انتقال كميات لا سابق لها من الثروات الى أجيال جديدة من المستثمرين ذوي التوجهات العالمية.

واذ يكتسب هذا التوجه زخما سريعاً، يلجأ مدرو الثروات الى وضع منتجات وخدمات من شأنها أن تلبّي مطالب الجيل القادم من الأثرياء. وحسبما جاء في التقرير، يرى 86% من مدراء العلاقات الذين أُجريت مقابلات معهم أنّ أسلوب مقاربة الخدمات يجب أن يتغير نتيجةً لتزايدُ توجهُ الأثرياء نحو الاستثمار الدولي.

بخلاف الرأي القائل «فكّر عالميا وتصرف محليا» يتزايد اقدام الأثرياء على التفكير عالمياً والتصرّف عالمياً،اذا يمتدّ نظرهم الى ما وراء الأسواق المحلية التقليدية لاستكشاف فرص استثمارية في بلدان واقتصادات ناشئة جديدة حول العالم.

ويرى واضعو التقرير ان الأثرياء باتوا، بفضل توقع تحقيق عوائد أفضل وتخفيف مخاطر الاستثمار، أكثر ادراكاً لفرص واستراتيجيات ادارة الثروة في الخارج. والواقع أنّ 65% من مدراء العلاقات الذين أُجريت معهم المقابلات يرون أنّ زبائنهم اصبحوا أكثر ادراكاً من ذي قبل لكيفية ادارة الثروة عالمياً.

كما تبين انه بالاضافة الى الاستثمار على صعيد عالمي، يقوم 3 من أصل كل 10 أثرياء بشراء منّازل في بلدان مختلفة. وينطبق ذلك بشكل خاص على المستّثمرين من دول الشرق الأوسط وأوروبا حيث يمتلك 80% و40% على التوالي من هؤلاء منزلاً في بلد آخر.

وبسبب الظاهرتين الاخيرّتين (الاتجاه الى العالمية بالاستثمار وامتلاك اكثر من منزل باكثر من بلد) اصبح تحسين عمليات ابلاغ الزبائن وتقديم الدعم لهم أهم مسألتين عاجلتين يتعين على شركات ادارة الثروة الالتفات اليهما.

حول ذلك يقول برتراند لافاسيير، العضو المنتدب في مؤسسة كابجيميناي للخدمات المالية العالمية «أن الأثرياء الجدد هم فعلياً مواطنون عالميون لا يطالبون فقط بالحصول على كشف كامل ومعلومات كاملة عن أصولهم، بل يرغبون أيضاً في تلقّي نصائح استراتيجية وعالمية حول الفرص الاستثمارية القادمة. ومدراء الثروة الذين يستطيعون تلبية الطلب المتزايد على المعلومات والنصح مع تقديم الأدوات والتقنيات المناسبة ستزدهر أمورهم مع الموجة الجديدة من المستثمرين الأثرياء».

وبرأي واضعي التقرير فان العولمة ستشتدّ مع انتقال الثروة. واذ يستمر سكان العالم في التقدّم في العمر، يُنتظر لكمية لا سابق لها من الثروات أن تنتقل من أيدٍ الى أخرى في السنوات المقبلة.

ويضيف لافاسيير«اذ يحدث هذا الانتقال في الثروة، لن تقتصر مهمة من يديرون الثروات على اقامة علاقات مع الوارثين، بل يحتاجون أيضاً الى تلبية حاجات مجموعة من الأثرياء الجدد في مختلف أنحاء العالم».

ويقول مؤنس بزّي المدير التنفيذي بشركة ميريل لينش ان هذا التنوع الديمغرافي يتوافق تماماً مع المجال المالي العالمي.

ومن بين مدراء العلاقات الذين اجريت مقابلات معهم، في نطاق التقرير، يرى 84% منهم أنّ الوارثين المحتملين للثروات يرغبون في زيادة التعاطي مع الاستثمار الدولي، بينما يرى 76% أنّ هؤلاء الوارثين يحبذّون الحصول على الخدمات أينما كانوا في العالم.

ويضيف بزي قائلا «اذا ما أراد المستشارون الماليون تلبية مطالب الزبائن ذوي التوجهات العالمية وأخذ حصة من السوق، فمن الأهمية بمكان امتلاك القدرة على ارتياد عدة أسواق ومواجهتها بنمطٍ من الخدمات العالمية المتحدة».

ويقول لافاسيير «انّ ورثة الأثرياء وكبار الأثرياء يعلّقون آمالاً كبيرة على التكنولوجيا. فبالاضافة أيضاً الى زيادة تنويع التوزّع الجغرافي لمتلكاتهم المالية، يبدو من المرجّح أن يلجأ الوارثون الأثرياء، بخلاف أترابهم من كبار الأثرياء، الى الاهتمام أكثر وأكثر باستثماراتهم، مركّزين على تحقيق عوائد أفضل وعلى المخاطر المتزايدة الناجمة عن التوجّه نحو تجميع الثروة بدلاً من الحفاظ عليها».

ويختتم التقرير بالسؤال عما يريده الجيل القادم من الأثرياء، فيقول «سواء أكان الجيل القادم من الأثرياء قد كسب ثرواته بعرق الجبين أم ورثها، فانه سيحدث تغييراً أساسياً في كيفية ادارة الثروات».

فالتقدّم الذي حصل على صعيد الوعي المالي العام وعلى صعيد التكنولوجيا يرجح تدريجياً كفة العلاقة بين الزبائن ومزودي الخدمات المالية لصالح الفئة الأولى. فتزايُد المطالب وتردي ثقة الزبائن والموجة الداهمة من حركة انتقال الثروة من جيل الى آخر، تخلق أجواء يمكن أن تؤدي الى تفجّير حركة معاملات الزبائن.

وبرأي واضعي التقرير فان ثمة تحديان تاريخيان يمكن أن يصبحا أكثر تعقيداً وهما طريقة ابلاغ الزبائن وادارة الحسابات. فالمستثمر لا يريد أكداساً من الورق، بل جلّ ما يبتغيه هو الحصول على معلومات يسهل الاطّلاع عليها وتلبّي حاجاته بحيث يتمكّن من الاطّلاع بسرعة على أوضاع استثماراته.

فهو يرغب في الحصول على كشف حساب بمجموعة استثماراته يبين له كافة أصوله ومطلوباته بطريقة مبسطة يسهل الاطّلاع عليها. ورغم أنّ هذا الطلب مباشر نسبياً فانه لا يزال بدون تلبية هنا وهناك في عالم اليوم.

ويقول مؤنس بزي «بصرف النظر عمّا قد تتمخض عنه الخيارات الاستثمارية من تعقيدات، فانّ طريقة حلّ مشاكل الزبائن يجب أن تظلّ مبسّطة وشفّافة ومفهومة كي يمكن خدمة الزبائن والمستشارين على أفضل وجه».

وهذا برأي لافاسيير «يستدعي الاستثمار في التكنولوجيا للحصول على بنّية تشغيلية تنظيمية فعّالة، والأهمّ من هذا، تمكين المستشار الذي يُعتبر وجه المؤسسة لدى الزبون من امتلاك الأدوات التي تساعده في دعم الزبون دونما زيادة العبء الاداري عليه».

تباطؤ وتيرة الاصلاح الاقتصادي في مصر مع تصاعد صعوبة الخصخصة بسبب هبوط البورصة

القاهرة ـ من توم بيري:

تباطأت وتيرة الاصلاح الاقتصادي في مصر مع مواجهة الحكومة خيارات سياسية صعبة لخفض الانفاق وتزايد صعوبة بيع شركات مملوكة للدولة في ظل تراجع بورصة الاسهم.

وتعهد الوزراء بمواصلة الاصلاحات التي اشادت بها مؤسسات من بينها صندوق النقد الدولي مؤكدين على الانفتاح في مصر. وقال اقتصاديون ان اجراء تغيير أضحى أصعب عما كان عليه قبل عامين.

وشملت الاصلاحات حتى الان خفض ضريبة الدخل والرسوم الجمركية على الواردات وتنظيم القطاع المصرفي. كما استطاعت الحكومة الحالية في بداية الامر احياء برنامج الخصخصة الخامل.

وقالت ريهام الدسوقي الاقتصادية في اي.اف.جي–هيرميس في القاهرة «تنتظر العديد من الاصلاحات التنفيذ .. تحتاج لقرار فحسب . يحتاجون مزيدا من الوقت الان للتحضير قبل اعلان تغييرات».

ويقول اقتصاديون ان التحدي الرئيسي للحكومة خفض الانفاق لتقليص مستويات الدين. ويبلغ العجز في الميزانية نحو 9,3 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية الحالية التي تنتهي هذا الشهر دون اي تغيير يذكر عن العام السابق.

واتفقت الحكومة مع صندوق النقد على ضرورة خفض الانفاق حين زار فريق من الصندوق البلاد في نيسان (ابريل). وقال الصندوق «العجز في الميزانية والدين العام في مصر– يمكن السيطرة عليهما– ولكنهما مرتفعان نسبيا ولا يمكن ان يستمرا عند مستوياتهما الحالية دون ان يضرا بامكانات مصر الاقتصادية».

ومن الضروري من أجل خفض العجز في الميزانية تقليص الدعم وبصفة خاصة على الطاقة.

فقد تم تخصيص نحو خمس الانفاق الحكومي في عام 2006–2007 لدعم الطاقة. ووعدت الحكومة بخفض دعم الوقود ولكنها تتوخى الحذر تحسبا لرد فعل المواطنين. كما التزمت الصمت بشأن التوقيت.

وصرح وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي لرويترز في ايار (مايو) بان الحكومة تعمل على ذلك وان المواطنين لا يدركون صعوبة الامر. واضاف ان الناس لم تعتد الاسعار الاعلى وان آخر مرة ارتفعت فيها الاسعار كانت في عام 1993.

وخفض الدعم قضية حساسة في مصر حيث وقعت اعمال شغب في عام 1977 حين رفعت الحكومة أسعار الخبز. ولن يتأثر الفقراء برفع الاسعار مثلما هو الحال بالنسبة لميسوري الحال ولكن الحكومة مازالت تتوخى الحذر.

وقال المحلل محمد السيد سعيد «ترى معظم الطبقة المتوسطة ان خفض الدعم سيضر بمصالحها. لدينا الان عقد اجتماعي فاسد .. لا تمس مصالحنا الاساسية ولن نناضل من اجل الديمقراطية».

وأجرت الحكومة اختبارا برفع أسعار بعض أنواع الوقود. وتقول ريهام الدسوقي «اجروا اختبارا برفع اسعار وقود الديزل في عام 2004. لم تقع اعمال الشغب ولم تتأثر نسبة التضخم بشكل كارثي». وتابعت «يهيئون الشعب».

واضير برنامج الخصخصة نتيجة انخفاض بورصة الاسهم التي نزلت اكثر من 35 بالمئة من المستويات القياسية في شباط (فبراير) مما يجعل من الصعب على الحكومة بيع الاسهم من خلال طرح عام أولي.

ودفع ذلك الحكومة لدراسة أساليب اخرى لبيع الشركات. ففي ايار (مايو) قال محمود محي الدين وزير الاستثمار ان هناك اتجاها نحو المستثمرين الرئيسيين والصناديق والمؤسسات المالية بدلا من البورصة وذلك حتى تستعيد عافيتها. وأحد الامثلة على هذا التوجه اعلان شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية في نيسان (ابريل) ان المساهمين في الشركة من القطاع العام ينوون بيع اسهم تمثل نصف رأسمال الشركة.

وأعلن محي الدين تأجيل خصخصة شركة مصر للالومنيوم لاجل غير مسمى. وطرحت حصة من اسهم الشركة في طرح عام اولي في شباط ولكن لم يكن هناك اقبال كاف لتغطية الاسهم المطروحة.

ووجهت انتقادات للحكومة بسبب صفقة بيع متاجر عمر افندي المملوكة للدولة بسعر انتقد بوصفه بخسا. وقال سمير رضوان الاقتصادي في منتدى البحوث الاقتصادية «وجدت المعارضة فرصة لمهاجمة وزير الاستثمار وقالوا انه يريد بيع مصر». وتابع «دفعهم ذلك لتوخي المزيد من الحرص. يدرسون كيفية ابرام الصفقة بشفافية كبيرة وتهيئة الرأي العام بصورة افضل لقبول الخصخصة».

ويتوقع اقتصاديون ان تمضي الحكومة قدما في الاصلاح حتى ولو بوتيرة ابطأ بوصفه الوسيلة الوحيدة لدفع النمو نحو المستويات اللازمة لتوظيف مئات الآلاف الذين يدخلون سوق العمل سنويا. وتقول الحكومة ان نسبة البطالة 9,5 بالمئة بينما يقول اقتصاديون مستقلون ان هذه النسبة أقل كثيرا من الحقيقة.

ارتفاع الين وسط تكهنات عن زيادة اسعار الفائدة اليابانية الشهر المقبل

■ لندن ـ رويترز: ارتفع الين الياباني امس الثلاثاء عن المستوى القياسي الذي انخفض اليه مقابل اليورو الاوروبي الاثنين وعن ادنى مستوى منذ ثمانية أسابيع مقابل الدولار الامريكي بعد ان قدم بنك اليابان المركزي أقوى اشارة حتى الان انه سيرفع الفائدة قريبا.

وقال توشيهيكو فوكوي محافظ البنك ان قرارات السياسة الائتمانية يجب ان تتخذ مبكرا اذا كانت الظروف الاقتصادية تبررها مما عزز التوقعات في السوق بان رفع سعر الفائدة عن مستوى الصفر سيتم في تموز (يوليو) المقبل.

وأضاف ان الضغوط السياسية لن تؤثر في قرارات السياسة النقدية وان استثماراته في صندوق ألقي القبض على مديره بتهمة التداول بناء على معلومات سرية لا علاقة لها بقرارات البنك المركزي.

وكان الين تعرض لضغوط من جراء الغموض الذي يكتنف أسعار الفائدة في وقت تتزايد فيه المخاوف من ان تجري كوريا الشمالية اختبارا صاروخيا.

وقال مايكل كلاويتر خبير العملات لدى دي.ار.كي.دبليو في فرانكفورت «تعليقات محافظ البنك المركزي فوكوي كانت أكثر تشددا مما توقعت السوق مما فتح الباب أمام امكانية زيادة الفائدة في يوليو».

لكن العملة اليابانية قلصت مكاسبها بعد أن عاد فوكوي وأوضح أنه لا يعني بكلمة مبكرا أن يسبق تحرك البنك المركزي توقعات السوق.

وفي معاملات قبل الظهر في لندن انخفض الدولار نحو 0,3 في المئة الى 115,16 ين ليرتفع بذلك نحو نصف ين عن أدنى مستويات جلسة التداول بالمقارنة مع أعلى مستوى له منذ ثمانية أسابيع والذي بلغ الاثنين 115,77 ين.

خبراء يحذرون من خطورة عدم تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة

قمرت (تونس) ـ من طارق عمارة:

قال خبراء ان ناقوس خطر التصحر قد دق وانه يتوجب الاهتمام بتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة التي يعيش فيها نحو ثلث سكان العالم.

وأكد مشاركون في مؤتمر دولي حول مستقبل المناطق الجافة بدأ بتونس أمس الاول ويستمر لمدة ثلاثة ايام بحضور قرابة 300 خبير دولي ان تنمية المناطق القاحلة واقامة مشاريع تنموية فيها اصبح ضرورة ضمانا للنهوض بمستوى حياة سكان الارض وحفاظا على التنوع البيئي فيها.

ويشارك في المؤتمر الذي تنظمه منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو(في اطار السنة الدولية لمكافحة التصحر التي اقرتها الامم المتحدة امين عام اتحاد المغرب العربي الحبيب بن يحيى والفنانة كلوديا كردينالى سفيرة النوايا الحسنة لدى اليونسكو وممثلين عن عدة منظمات اقليمية.

وقال احمد جوجالف امين عام اتفاقية التنوع البيئي ان «المناطق القاحلة تمثل اليوم اكثر من 40 بالمئة من مساحة الكرة الارضية وان نحو 90 بالمئة من سكان هذه المناطق يعيشون في دول في طريق النمو». واشار جوجالف ان التصحر والجفاف يتسببان في خسارة 42 مليار دولار سنويا.

من جهته اعتبر هاما اربا ديالو ممثل اليونسكو ان مسؤولية الحكومات هامة في هذا الصدد لانجاز مشاريع تنموية في هذه المناطق. وقال «عندما نتحدث عن مستقبل الاراضي القاحلة كيف لا نشير الى طلبات سكان هذه المناطق... سكانها يريدون ان تتوفر لهم التكنولوجيات بهدف تحسين انتاجية اراضيهم مصدر عيشهم الاساسي». وحذر من ان البلدان العربية تفقد سنويا اكثر من عشرة آلاف هكتار من اراضيها بسبب التصحر. وتشير وثائق اليونسكو الى انه ينتظر ان يهاجر ما يناهز 60 مليون شخص من اراضيهم بافريقا جنوب الصحراء باتجاه شمال افريقيا واوروبا حتى عام 2020. وقال والتر اردیلین نائب مدير عام اليونسكو «ان المناطق القاحلة كانت في قلب جهود اليونسكو» وشدد على ضرورة التوعية بمشكلات تدهور الاراضي الجافة. اما وزير البيئة التونسي نذير حمادة فقال ان التصحر احد ابرز العوائق التي تحد من مجهودات التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خصوصا في القارة السمراء. ويهدد التصحر اكثر من 1,2 مليار نسمة موزعين على 110 دول حسب وثائق اليونسكو التي وزعت على الصحافيين.

ودعا حمادة الى «تضافر جهود مراكز البحث والمعاهد الدولية والاقليمية المختصة لمعالجة مخلفات التصحر والتقليص من انعكاسات التغييرات المناخية والتخفيف من آثار الجفاف بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة». وناشد المجتمع الدولي «مزيد التضامن مع متساكني المناطق الجافة للحد من معاناتهم ومن تدهور بيئتهم واستنزاف مواردهم الطبيعية وهم الذين وهبوا الانسانية في عديد المناطق اعرق الحضارات في العالم».

ويناقش الخبراء خلال المؤتمر ايضا سبل مواجهة ندرة الموارد المائية وكيفية ادراة الكوارث الطبيعية وتأثيرها خصوصا على المناطق الجافة. وسيسمح المؤتمر باستعراض المعلومات المتوافرة حول مستقبل الاراضي القاحلة وشبه القاحلة بهدف حماية الانظمة البيئية المهددة بالتلف والانقراض.

وينتظر ان يصدر الخبراء في ختام اعمالهم اليوم الاربعاء اتفاقا يتضمن قرارات تهدف لمقاومة التصحر والاتجاه نحو تنمية اكثر عدلا في المناطق القاحلة.

مؤسسة الخليج للاستثمار تنشئ شركة قابضة للعمل في صناعة المعادن رأسمالها مليار دولار

■ الكويت ـ رويترز: قالت مؤسسة الخليج للاستثمار ومقرها الكويت الاثنين انها اشترت حصة الخمسين بالمئة المتبقية من أسهم شركة الخليج للاستثمار الصناعي التي مقرها البحرين من شركة (سي.في.ار.دي) البرازيلية.

وقالت المؤسسة المملوكة لحكومات دول الخليج العربية ان عملية الشراء تهدف الى تطوير واعادة هيكلة استثماراتها في صناعة الحديد والصلب بالمنطقة، مضيفة أنها ستنشئ بنهاية العام شركة قابضة برأسمال ملياري دولار تحت اسم «فولاذ» للاستثمار في صناعة الصلب.

وستباع حصة الخمسين بالمئة المشتراة الى مستثمرين خليجيين استراتيجيين قبل نهاية العام الجاري.

وتعتزم مؤسسة الخليج للاستثمار توسعة شركة الخليج للاستثمار الصناعي لزيادة طاقتها الانتاجية حوالي ستة ملايين طن سنويا الى 11 مليون طن سنويا.

وقالت المؤسسة في بيان ان استثمارات شركة فولاذ في صناعة المعادن ستتضمن شركة الخليج للاستثمار الصناعي بالاضافة الى التوسعة المقترحة والشركة المتحدة للستانليس ستيل (يوسكو) وهي مصنع تحت الانشاء في البحرين بطاقة انتاجية 90 ألف طن سنويا من الصلب غير القابل للصدأ.

وقال هشام الرزوقي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار ان الهدف من تأسيس شركة فولاذ هو «تحقيق مبدأ التكامل الصناعي في قطاع الحديد والصلب حيث تضم مناجم خام الحديد ومن ثم المراحل المختلفة لهذه الصناعة حتى تصل الى المنتجات النهائية في الاسواق».

ومن المشروعات الاخرى الجاري بحثها انشاء مصنع لانتاج الحديد الاسفنجي عن طريق الاختزال المباشر. وقال الرزوقي ان شراء شركة الخليج للاستثمار الصناعي يضمن استمرار توفير مادة كريات الحديد لصناعة الحديد والصلب في المنطقة.

وقال ان الخليج للاستثمار الصناعي هي «المورد الرئيسي لهذه المادة» في العالم وتقدم جزءا كبيرا من المواد الخام لمنتجي الصلب في المنطقة.

وتأسست مؤسسة الخليج للاستثمار التي يبلغ اجمالي قيمة أصولها 7,4 مليار دولار وحقوق المساهمين نحو 1,6 مليار دولار بنهاية عام 2005 بمبادرة مشتركة في عام 1983 من الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان والسعودية والامارات.

ويبلغ الطلب الحالي على كريات الحديد في مجلس التعاون الخليجي والبلدان المجاورة 18 مليون طن سنويا.

دول افريقية تعلن عن برامج تساهم في حماية البيئة

■ تناناريف ـ رويترز: قالت غينيا الاستوائية امس الثلاثاء انها ستخصص أكثر من مليون فدان من الغابات كمحمية في خطوة أشاد بها المدافعون عن البيئة باعتبارها خطوة حيوية لحماية الحياة البرية في افريقيا.

وقال فورتوناتو اوفا مبو وزير المصائد والبيئة في غينيا الاستوائية في افتتاح مؤتمر عن حماية البيئة في تناناريف عاصمة مدغشقر «نقيم منطقة محمية جديدة تزيد مساحتها على مليون فدان. نحو 37 بالمئة من مساحة اراضينا محمية الان».

وقالت جماعة كونسيرفيشن انترناشونال المدافعة عن حماية البيئة الشهر الماضي ان غينيا الاستوائية الزمت نفسها بالقيام بهذا الدور، لكن هذا هو أول تأكيد رسمي من الحكومة.

وتضم اراضي هذه الدولة الصغيرة الغنية بالنفط مجموعة متنوعة من السلالات النادرة منها الغوريلا والضفادع العملاقة.

وقال اوفا مبو «قبل اكتشاف النفط كنا نقطع الاشجار لانه لم يكن هناك بديل اخر».

وكثيرا ما تنتقد حكومة غينيا الاستوائية من جانب نشطاء بسبب الفساد والقمع لذلك يجب الانتظار لرؤية ما اذا كان هذا الالتزام البيئي سيترجم على أرض الواقع. لكنها دولة قليلة السكان وتتنامى ايراداتها من النفط فأصبح لديها القدرة على اتخاذ اجراء.

وقالت رئيسة ليبيريا ايلين جونسون سيرليف في خطبة مسجلة مسبقا بالفيديو ان بلادها تعتزم اقامة صندوق برأسمال 30 مليون دولار لحماية غاباتها المطيرة التي مازالت تغطي 50 بالمئة من أراضي البلاد على الرغم من الحرب الاهلية التي استخدمت فيها تجارة الاخشاب لتمويل شراء السلاح.

وأضافت «ليبيريا نجحت في الخروج من الصراع الاهلي الذي دام 14 عاما. وفي المستقبل قد نتمكن من تطوير قطاع مزدهر للسياحة البيئية».

ويتركز المؤتمر الذي يستمر خمسة أيام في تناناريف على سبل استخدام الكنوز البيئية الافريقية في المساعدة على الحد من الفقر مع حماية هذه الكنوز.

وتشمل القضايا المطروحة كيفية تقييم النظم البيئية والخدمات التي تقدمها واللجوء الى شطب الديون في حماية البيئة والربط بين البيئة والفقر والصحة.

ووقع الاختيار على مدغشقر لاستضافة المؤتمر بسبب الحياة البرية المميزة فيها والتزام الحكومة بحماية البيئة في واحدة من أفقر دول العالم. وانفصلت هذه الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي عن افريقيا قبل 160 مليون عام لتنمو نباتاتها وحيواناتها وتتطور بشكل فريد ما يزال يثير دهشة العلماء وخبراء البيئة.

ناتس البريطانية لخدمات الملاحة الجوية تفوز بعقد تصميم لمطار جبل علي بدبي

■ لندن ـ رويترز: قالت خدمات الملاحة الجوية الوطنية (ناتس) بالمملكة المتحدة امس الثلاثاء انها فازت بعقد لتصميم مجال الملاحة الجوية حول مطار جبل على الذي تعتزم امارة دبي انشاءه. وقالت ناتس المسؤولة عن ادارة المراقبة الجوية في بريطانيا في بيان ان أعمال تنفيذ عقد تصميم المجال الجوي العسكري والمدني حول المطار ستبدأ في تموز (يوليو).

وامتنعت ناتس عن تحديد قيمة العقد الذي قالت انه أكبر عقودها لتصميم المجال الجوي في الخارج. وتضخ دبي وهي مركز للسياحة والتجارة في منطقة الخليج 33 مليار دولار في مشروع المطار الدولي والبنية التحتية والانشاءات حول الموقع.

وكانت ناتس فازت بعقد قيمته 725 مليون جنيه استرليني (1,34 مليار دولار) مع الحكومة البريطانية في شباط (فبراير) لتقديم خدمة المراقبة الجوية للطائرات العسكرية.

وتملك الحكومة البريطانية حصة 49 في المئة في ناتس. ويملك حصة 42 في المئة كونسورتيوم من شركة الخطوط الجوية البريطانية (بريتش ايروايز) وست شركات طيران بريطانية أخرى في حين تملك حصة أربعة بالمئة شركة بي.ايه.ايه لتشغيل المطارات وخمسة بالمئة للعاملين في ناتس.

الدولار يساوي 0,5425 جنيه استرليني.